الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/16/13/Rev.1
٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الأقتصادية و الأجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة

٣٠ آب/اغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

تقرير اللجنة الفنية

عن اعمال دورتها السابعة

92-0645

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الإحالة الـــــــــــى
وثيقة من وثائق الامم المتحدة.

E/ESCWA/16/13/Rev.1

92-0645

منشورات الامـم المتحـدة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١-٣	١
أولا- وقائع الجلسات	٤-٥١	٢
ألف- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتـــين ١٩٩٠-١٩٩١ (البند ٥(أ))	٤-٢٩	٢
بـاء- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة	٣٠-٤٣	٨
جيم- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ٦)	٤٤	١١
دال- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (البند ٧)	٤٥-٥١	١٢
ثانيا- المحاور الرئيسة للمناقشات ونتائجها		١٥
ألف- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١		١٥
بـاء- الخطة متوسطة الأجل للجنة		١٧
جيم- الوضع المالي لبرامج اللجنة		١٨
دال- برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣		١٨

المرفـــق

مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة السادسة عشرة للجنة	١٩

مقدمـــــة

١- عقدت اللجنة الفنية دورتها السابعة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ٢ أيلول/سبتمبـــر ١٩٩٢ في عمان، بالمملكة الأردنية الهاشمية. وشملت أعمالها عقد أربع جلسات.

٢- ووفقاً لتنظيم الأعمال الذي اعتمدته اللجنة، في دورتها الوزارية الحالية، وهي الدورة السادسة عشرة، أُنيطت باللجنة الفنية مهمة النظر في عدد من البنود الرئيسة والبنود الفرعية من جـــدول الأعمال (البنود الفرعية ٥(f) و ٥(ب) '٨' و ٥(ب) '٩' والبندين الرئيسين ٦ و٧) وتقديم تقرير اليها فـــي دورتها الوزارية المعقودة حالياً.

٣- وانتُخِب بالتزكية أحد نائبيْ الرئيس للدورة الوزارية الحالية، السيد قاسم مقداد مـــن الجمهورية العربية السورية، رئيساً للجنة الفنية في دورتها السابعة. كما انتُخِبَ بالتزكية السيـــد محمود أحمد عثمان من جمهورية العراق، مقرراً للجنة الفنية في دورتها السابعة.

أولا- وقائع الجلسات

ألف- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (البند ٥(أ))
(E/ESCWA/16/3(Part I) و Add. 1-9 و E/ESCWA/16/3(Part II))

٤- بدأت اللجنة مداولاتها بمناقشة البند الفرعي ٥(أ)، فاستعرض رئيس مكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني في الأمانة التنفيذية للجنة هذا البند الفرعي مشيراً الى مجموعة الوثائق المقدمة في إطاره. وذكر أن نسبة تنفيذ البرامج لم تتجاوز ٤٤ في المائة بسبب الظروف التي مرت بها اللجنة وبسبب اعادة الموظفين الى أوطانهم. وقال ان ذلك يتناسب مع أشهر العمل المتاحة في تلك الفترة والتي بلغت أيضاً ٤٤ في المائة من الأشهر المقررة.

٥- ودعا رئيس اللجنة الفنية الاعضاء الى مناقشة كل وثيقة معروضة عليها على حدة. واقترح ممثل احدى الدول ان يقوم مسؤول من الأمانة التنفيذية بعرض كل وثيقة بايجاز وان يقوم الفني المعني بالموضوع في كل وفد بالتعليق على الوثيقة وتقديم اقتراحات بشأنها. وأيّدت هذا الاقتراح ممثلة وفد آخر. ودعا ممثل احدى الدول الى تناول كل ملحق على حدة ولكن الرئيس لم ير ضرورة لذلك لأن الوثيقة الرئيسة تقدم لمحة موجزة عن كل نشاط. ورأى الرئيس ان وثيقة مشروع الخطة متوسطة الأجل هي الوثيقة الأهم ودعا الى التركيز عليها بالتفصيل لأنها تُعنى بالمرحلة المقبلة لأعمال اللجنة. واقترح أحد المندوبين تحديد المحاور التي ينبغي لممثلي الدول التركيز عليها بالنسبة لكل ورقة، إذ أن ذلك من شأنه أن يساعد على توجيه المداخلات.

٦- وبعد تبادل الآراء بشأن طريقة النظر في الوثائق، قال رئيس اللجنة إن هناك عدة أمور مهمة ينبغي التركيز عليها في المناقشة، منها: (أ) تلقّي الموظفين مرتباتٍ خلال فترة وجودهم في أوطانهم دون عمل؛ (ب) عدم قيام اللجنة بانجاز جزء من أعمالها خلال هذه الفترة علماً بأن جميع مرافق اللجنة كانت موجودة في بغداد ولم يكن هناك ما يمنع اخراج هذه المرافق؛ (ج) عدم تجاوز الناتج الفعلي للجنة ٢٦ في المائة من مجموع ما كان منتظراً منها، وذلك خلافاً لنسبة الـ ٤٤ في المائة التي وردت في استعراض انجازات اللجنة، اذ أن النواتج التي أنجزت ولم تطبع أدخلت في حساب النواتج التي نُفّذت فعلياً؛ (د) الغاء بعض عناصر البرامج الفرعية من الخطة متوسطة الأجل رغم أهميتها، وما إذا كان للجنة صلاحية اجراء هذا الالغاء؛ (هـ) عدم ايلاء الاهتمام المناسب لمواضيع مهمة جداً مثل تدفقات التجارة، وادماج المرأة في عملية التنمية، والسكان، والبيئة والتلوث الصناعي، وتنسيق الخطط والبرامج والسياسات الانمائية، والنظم المعلوماتية، وغير ذلك. واستفسر ممثل إحدى الدول عن مبررات اعتبار بعض النواتج التي لم تُطْبع من الأعمال المنجزة رغم عدم وصولها الى المستفيد بعدُ، و قال إن الاستفادة الفعلية منها هي الأمر الأهم.

٧- وفي معرض الرد على بعض التساؤلات المطروحة أعلاه، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الخطط القومية للدول الاعضاء لا تتطابق بالضرورة مع الخطة متوسطة الأجل للاسكوا لأن خطة الاسكوا تنطوي على أنشطة ذات طابع اقليمي. وقال إن الاسكوا على اطلاع مستمر على مضامين هذه الخطط القومية وتسعى قدر الامكان، وفي حدود صلاحياتها، الى مراعاة ما تتضمنه تلك الخطط لدى صياغة برامج عملها وخططها متوسطة الأجل، وإن الهدف من الاجتماعات الوزارية التي تعقدها اللجنة هو تبادل الآراء كما تعكس الاحتياجات والاهتمامات المشتركة لدول المنطقة.

٨- وبخصوص أولويات برنامج العمل، قال ممثل الأمانة التنفيذية ان الامم المتحدة واصلت دفع مرتبات الموظفين اثناء فترة وجود الموظفين في أوطانهم. واستمر عدد منهم في القيام بعملهم اثناء وجودهم في أوطانهم، كما أن بعضهم كان في عمّان لتوفير الخدمات الفنية والادارية، وكان بعضهم الآخر في المقر الرئيس للأمم المتحدة بنيويورك لتسيير أعمال الأمانة التنفيذية الادارية. وما قام به هؤلاء الموظفون لم يكن بالضرورة يتعلق بالنواتج المقررة لسببين. الأول هو ان إنجاز النواتج، مثل الندوات والاجتماعات، يحتاج الى التئام شمل أسرة الاسكوا، والثاني هو أنه تم إلغاء بعض النواتج لأنها كانت تستلزم سفر الموظفين الى جميع بلدان المنطقة وقد تعذر ذلك بسبب أزمة الخليج، كما أنه لم يكن في الامكان انجاز بعض النواتج التي كان من المقرر انجازها بالتعاون مع جهات كانت متواجدة في بعض بلدان الاسكوا المعنية مباشرة بأزمة الخليج أو بتمويل من هذه البلدان. ولكن الاسكوا اضطلعت بـ ١٥ ناتجا إضافيا منها ٧ أوراق تتعلق بأزمة الخليج، لم تُحسب ضمن نسبة انجاز النواتج. وكان ينبغي ادخال تعديلات على النواتج لتستجيب للتطورات السريعة في المنطقة. وأشار الى أن تعديل النواتج لا يعني بالضرورة تقليص البرامج وانما قد ينطوي على توسيع نطاقها، وإن نسبة التعديلات في فترة ١٩٩٠-١٩٩١ قد فاقت نسبة التعديلات في الفترات السابقة نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة.

٩- وفيما يتعلق بنقل المطبعة والمرافق الأخرى من بغداد، قال ممثل الأمانة التنفيذية ان عملية النقل تمت بُعيْد التئام شمل الاسكوا في عمان لأن نقلها استلزم اجراءات ادارية استغرقت فترة من الزمن. وقال انه يوافق على ان منشورات الاسكوا تكون عديمة الجدوى إن هي لم تصل الى المستفيدين. ولكن الظروف التي مرّت بها منطقة الاسكوا مؤخرا لم تكن عادية بأي مقياس. وقال ان الملاحظات التفصيلية التي ابداها بعض المندوبين بشأن برامج الاسكوا ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ خلال هذا العام.

١٠- ثم تناولت المناقشة التقارير التسعة المقدمة الى اللجنة في اطار هذا البند. وأشار ممثل إحدى الدول الى الوثيقة (E/ESCWA/16/3(Part I)) مقترحاً إنشاء مركز لتطوير قدرات الفئات الأقل حظاً، وأيّده في ذلك مندوب آخر.

١١- وفي ما يخص التدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع (الوثيقة E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.1)، أشار أحد المندوبين الى الاقتراح الخاص بإقامة شبكة اقليمية لمؤسسات التدريب في مجال التخطيط الزراعي، واقترح أن تكون هذه الشبكة «شبكة اقليمية تربط المؤسسات المعنية بالتخطيط والسياسات الزراعية في بلدان الاقليم»، وأن يكون التدريب إحدى مهامها الأساسية. كما أكّد أحد المندوبين على ما ورد في الخطة متوسطة الأجل حول ضرورة توفير الحوافز للمزارعين ورفع مستوى الانتاجية لديهم بتحسين دخلهم ومستوى معيشتهم بهدف تثبيتهم في الريف والعمل الزراعي. وأكّد كذلك على ضرورة إعداد برامج للتدريب الفني للمزارعين لرفع كفاءاتهم الانتاجية.

١٢- وفي معرض الإجابة على النقاط التي أثارها بعض المندوبين حول البرنامج الفرعي «الأغذية والزراعة»، قال ممثل الأمانة التنفيذية إن الاقتراح الذي تقدم به أحد المندوبين بإقامة شبكة اقليمية لمؤسسات التخطيط والسياسات الزراعية هو اقتراح بنّاء. وستقوم الأمانة التنفيذية بأخذه في الاعتبار عند إعداد مشروع الشبكة الاقليمية المقترحة. وبالنسبة للتدريب الفني للمزارعين كأحد عناصر تثبيت المزارعين في مزارعهم، قال ان هذا الموضوع يُعالَجُ في إطار برامج دعم الخدمات والمؤسسات الزراعية الذي تقوم به اللجنة.

١٣- ثم انتقلت اللجنة الى مناقشة تقرير عن المنظور البيئي في منطقة الاسكوا حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده (E/ESCWA/16/3(part I)/Add.2)، فأشارت إحدى المندوبات الى الاهتمام الكبير الذي يوليه بلدها للبيئة والى ما لديه من تشريعات كثيرة في هذا المجال ينوي تعزيزها. وأضافت أنها تؤيد بصفة خاصة الجزء المتعلق بتأثير الحروب والنزاعات الاقليمية على البيئة. وطلبت من اللجنة اجراء دراسات تتناول ما للحصار الاقتصادي المفروض على العراق من آثار على البيئة. وقال مندوب آخر ان سياسات الدول المتقدمة النمو غير واضحة في ميدان البيئة وإنه ينبغي بالتالي التوصية بالتزام هذه الدول بالرقابة على المشاريع التي تنقلها الى البلدان النامية. وأشار ممثل إحدى الدول الى ضرورة وضع أسس تشريعية في مجال حماية البيئة، والى تَعدُّدِ المؤسسات المعنية بالبيئة ودعا الى توحيدها. ودعا الى تطوير استراتيجية عربية من أجل بيئة أفضل. وأشار الى ضرورة الفصل بين النزاعات الاقليمية والنزاع العربي - الاسرائيلي من حيث أثره على البيئة، وذلك نظراً لطبيعة الاحتلال الاسرائيلي وآثاره الخطيرة على البيئة في فلسطين، والمنطقة، ونظراً لاختلافه نوعاً وكماً عن الخلافات التي قد تحدث بين دول المنطقة، ودعا الى إدراج نشاط في برنامج عمل اللجنة حول هذا الموضوع. كما دعا أحد المندوبين الى تنفيذ مشاريع في مجال التصحر والحصاد المائي والتوعية البيئيّة، فضلا عن متابعة نتائج قمة الأرض وجدول أعمال القرن ٢١، وذلك لمنفعة بلدان الاسكوا.

١٤- وفي هذا الصدد، أثار أحد المندوبين موضوع الاسكان قائلاً إن لإطلاق سياسات الايجار والاستئجار حسنات وسيئات، وبالتالي ينبغي قيام الدول برعاية مشاريع إسكان لذوي الدخل المنخفض. وقدم اقتراحاً يدعو دول المنطقة الى ابداء المرونة في سياسات تسعير الوحدات السكنية مع الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتوفير الاسكان الشعبي لذوي الدخل المحدود.

١٥- ورداً على ذلك أشار ممثل الأمانة التنفيذية الى أن حالة الاسكان قد غُطّيت بما يتناسب واحتياجات المنطقة، وأشار الى نشاطين في اطار برنامج العمل ١٩٩٢-١٩٩٣، هما:

(أ) ندوة عن الاسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية التي ستعقد في صنعاء في الفترة ٢٤-٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وأشار الى أن هذه الندوة ستعقد بالتعاون مع وزارة الاسكان والتخطيط الحضري في اليمن ومع منظمات إقليمية ودولية. ويشارك فيها أكثر من ٣٥ جهة قدّمت ٣٠ ورقة عمل هي في مرحلة الإعداد في الاسكوا؛

(ب) إعداد دليل لتنفيذ مشاريع تنمية متكاملة للإسكان والمجتمع مع التركيز على الاعتماد على الذات، يغطي منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية بشكل خاص.

١٦- بعد ذلك، دعا الرئيس اللجنة الى النظر في تقرير من الأمين العام التنفيذي عن اجتماع فريق الخبراء حول استيعاب العائدين في منطقة الاسكوا مع التركيز على الفرص المتاحة في القطاع الصناعي (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.3)، فقال ممثل إحدى الدول إن فريق الخبراء هذا لم يجتمع إلا في نهاية عام ١٩٩١، بعد بروز المشكلة بصورة كاملة وبعد أن تمت معالجتها، وأيّد الاقتراحَ الوارد في الوثيقة بشأن إقامة حوار بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للعمالة. وأشار مندوب آخر الى ضرورة تنفيذ التوصيات الموجّهة الى المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بهذا الموضوع، وانشاء لجنة لمتابعة هذه التوصيات، وايجاد آلية دولية فعّالة لتعزيز التعاون الاقليمي، وتطوير أساليب عملية لتعويض الدول المتضررة من جرّاء حرب الخليج، وانشاء مركز اقليمي للخبرات العربية. ودعا الى تشكيل فريق يقوم بزيارة الدول بهدف وضع مشاريع وبرامج صغيرة منخفضة التكاليف ومكثفة العمالة، وتنسيق التعاون بين الدول ذات العلاقة. وأشار أحد المندوبين الى ضرورة تقديم الدعم لاستيعاب العمالة العائدة ووضع أنشطة لتأهيل وتدريب العائدين بغية إدماجهم في مجتمعاتهم بشكل طبيعي.

١٧- أما بصدد التوصيات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة والواردة في الفقرة ٤ من الوثيقة، فقد اقترح مندوب فلسطين اضافة توصية تناشد الأمم المتحدة العمل على رفع قيود الاحتلال الاسرائيلي عن النشاط الاقتصادي الفلسطيني تحت الاحتلال.

١٨- وبخصوص استفسار أحدُ المندوبين عن تسمية أحد البرامج الفرعية «التجارة الدولية والتمويل الانمائي» دون تضمين البرنامج أنشطة تعنى بالتمويل الانمائي، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن التمويل الانمائي هنا لا يشير الى تعبئة الموارد، وإنما يعكس علاقة قطاع التجارة الخارجية بالتمويل الانمائي بشكل عام.

١٩- ثم تناولت اللجنة تقرير الأمين العام التنفيذي عن تنفيذ المشروعات التي صيغت خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ بشأن مصادر الطاقة المتجددة (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.4)، فأشار أحد المندوبين الى ضرورة دعم مشاريع الطاقة المتجددة نظراً للدور الذي ستقوم به خلال الأعوام القادمة في توليد الطاقة والحفاظ على البيئة. وتحوّل النقاش الى موضوع مشروع انشاء مركز لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء في منطقة غربي آسيا (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.5 و Suppl.1). وقال ممثل الاردن إن بلاده ترحب باستضافة هذا المركز واقترح كذلك إضفاء صفة الإلزام على الحكومات المشاركة في هذا المشروع لتقديم الدعم المادي المستمر للمركز، وإضفاء صبغة الإلزام على الوكالة المنفذة للمساهمة بفعالية في تأمين جزء من هذا التمويل اللازم. وأكدّ على ضرورة أن تكون اللغة العربية لغة أساسية للمركز بالاضافة الى الانكليزية والفرنسية. كما رحب ممثل سلطنة عُمان باستضافة المركز في بلاده. وأيّد ذلك المقترح مندوبون آخرون.

٢٠- وردا على هذا قال ممثل الأمانة التنفيذية إن الاسكوا ركّزت في عملها في هذا المجال على إعداد وثيقة المشروع الاقليمي؛ وتحضير استبيانات حول ما يمكن أن تقدمه كل دولة ترغب في استضافة المشروع؛ وتشكيل لجنة اقليمية من الخبراء تقوم بزيارة ميدانية لتقييم ما سيقدمه كل بلد والتأكد من جدية اقتراحات البلدان. وأشار الى أنه في إمكان الاسكوا إعطاء أجوبة أولية على اقتراحات الدول المختلفة ولكن الأجوبة النهائية تتوقف على ردود فعل باقي الدول الأعضاء في الاسكوا وقسم الفضاء الخارجي في نيويورك. وبعد التشاور والزيارة التقييمية الميدانية والتأكد من جدية التسهيلات يمكن الدخول في مفاوضات تفصيلية بشأن استضافة المركز. وفيما يتعلق باستعمال اللغة العربية في أنشطة المركز، قال إن على البلدان صاحبة الاقتراح تحمّل تكاليف الترجمة؛ وفيما يتعلق بإلزام الدول بتقديم المساعدة الى المركز، قال إن الامم المتحدة تحاول إقناع بعض الدول بذلك. وأشار الى أن إشراك الحكومة المضيفة في الهيئة الادارية للمركز يعتمد على موقف الدولة المضيفة.

٢١- وأكدت إحدى المندوبات على ضرورة أن تتضمن مشاريع الاسكوا، في إطار الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، مشروع اقامة مركز اقليمي للعلوم والتكنولوجيا ودعت الاسكوا الى السعي الى إقامة مثل هذا المركز. كما طالبت بتزويد برنامج العلم والتكنولوجيا بما يحتاجه من موارد مالية وبشرية في اطار إعادة النظر في هيكلة الاسكوا لما لهذا البرنامج من أهمية.

٢٢- وتناولت اللجنة موضوع الدعم المقدم الى مشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.6)، فتحدث أحد المندوبين قائلا إن وفده درس جميع الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، وأشار الى إنحسار دور المرأة في البلدان العربية في التنمية. ودعا الى زيادة مشاركة المرأة في التنمية.

٢٣- وتساءل بعض المندوبين عن سبب عدم تخصيص موارد مالية كافية لتمويل أنشطة عقد النقل والمواصلات في منطقة غربي آسيا، ودعوا الى متابعة هذا الموضوع. ورداً على ذلك قال ممثل الأمانة التنفيذية إن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي هو الذي يحدد المبالغ التي تخصص

تنفيذا لقرارات الجمعية العامة، وقد ظلت الأمانة التنفيذية على اتصال مع كافة الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة وغيرها لإمكان الحصول على التمويل اللازم كما هو موضح بالتفصيل في الوثيقة (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.8)، فضلاً عن أن الأمر مرهون بدول المنطقة الأعضاء في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي لتعضيد طلب اللجنة وحث المجلس على الموافقة على تخصيص المبالغ اللازمة لتمويل أنشطة العقد.

٢٤- وبعد ذلك تناولت اللجنة موضوع تعزيز أداء مؤسسات التدريب الصناعي في منطقة الاسكوا (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.9)، فأشار ممثل إحدى الدول الى نقص المعلومات في بلاده في مجال التدريب الصناعي، والى إغفال التقرير موضوع الارشاد الصناعي. وقال ممثل بلد آخر إن التقرير أغفل ذكر مراكز التدريب المهني والمدارس المتخصصة في بلاده.

٢٥- وأجاب ممثل الأمانة التنفيذية قائلاً إن الوثيقة المشار اليها (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.9) عبارة عن موجز لدراسة مستفيضة في هذا المجال ولذلك لم تتضمن جميع مؤسسات التدريب الصناعي. كما ذكر أن موضوع التصنيع الزراعي ليس مهملاً، وإنما يتم التركيز في هذه المرحلة على الصناعات الهندسية والكيماوية. وعقّب أحد المندوبين على ذلك بتأكيده على ضرورة الاهتمام بالصناعات المحلية ولاسيما الصناعات الغذائية بسبب توفر المواد الأولية وهذه ميزة نسبية يجب الاستفادة منها. وأكد مندوب الاسكوا على الدور الذي تقوم به الاسكوا في مجال اقامة المشاريع الصناعية لتحقيق التكامل. وأشار أحد المندوبين الى ضرورة ايجاد «تدريب مثقّف» أي في مجال تخصص الشخص أو حسب رغبته وليس التدريب المفروض عليه. وأشار الرئيس الى ضرورة وضع سياسات تعليمية تخدم التنمية والى تعزيز التدريب النوعي بهدف زيادة الانتاج، وبالتالي التركيز على التعليم الفني والمهني، خصوصا بعد المرحلة الإعدادية.

٢٦- وقال مندوب آخر انه ينبغي تطوير أساليب التقييم ورفع مستوى بيانات الدخل والانفاق كأداة تحليلية، كما ينبغي توحيد نمط استمارات المسوح والتركيز على المسوح الأسرية. وركز على المواصفات في مجال التنمية الصناعية لتأمين القدرة على المنافسة في السوق، ونبّه الى ألا يكون الاهتمام باوروبا الشرقية على حساب التنمية الاجتماعية في منطقة الاسكوا.

٢٧- واقترح أحد المندوبين القيام بتنفيذ مشاريع في دول المنطقة تكون مواصفاتها متشابهة قدر الامكان، تتوخى توحيد المفاهيم الاحصائية المستخدمة، والآليات والبرامجيات الخاصة بتجهيز واستخراج النتائج، وذلك بهدف اختصار الوقت في التحليل والحصول على نتائج مقارنة ومتكاملة بين مختلف الدول.

٢٨- وانتقلت اللجنة الى موضوع أنشطة التعاون الفني ((E/ESCWA/16/3(Part II)، فأشار أحد المندوبين الى أن الخدمات الاستشارية الاقليمية تُعدُّ من الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الاسكوا، والى أنه ينبغي وضع جداول تبيّن عدد الخدمات التي قدمت وعدد الدول التي استفادت منها، كما ينبغي

بيان المنافع المستقاة من هذه الأنشطة. ودعا الى التمييز بين الخدمات الاستشارية والاجتماعات وبين البرامج التدريبية لتيسير رصدها. و دعا أحد المندوبين، وثنّى آخر عليه، الى ضرورة انشاء مركز اقليمي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لخدمة دول اللجنة بحيث يكون على صلة وتنسيق مع مراكز المعلومات الوطنية للدول الاعضاء.

٢٩- و ردّاً على الاستفسار الخاص بعدم دقة بيانات الدخل والانفاق من واقع المسوح الأسرية، أشار ممثل الاسكوا الى أن ذلك يعود الى سببين هما وجود أخطاء عينيّة ناتجة عن المعاينة يمكن التقليل منها، وأخطاء غير عينيّة لا يمكن السيطرة عليها إلا جزئيا لأنها تتوقف على المواطن ومدى تجاوبه. وقال ان هذه المسألة قد نوقشت في الاجتماعات الدورية لرؤساء الأجهزة الاحصائية في بلدان الاسكوا، حيث بُحثت مسألة نشر الوعي الاحصائي، وهذا مشروع كبير يتطلب تنفيذه تضافر جهود من جهات مختلفة إضافة الى شُعْبة الاحصاء. وبخصوص توحيد الاستمارات الاحصائية، قال ان هذا الموضوع قد وُضع في إطار أكبر وأوسع هو توحيد المعايير والمفاهيم والتصانيف. وقد أُدرج هذا الموضوع في الخطة متوسطة الأجل للاحصاء للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وفي هذا الإطار تقوم الاسكوا بالتعاون مع المكتب الاحصائي في نيويورك والمنظمات العربية المعنية، بتطوير نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، وستتم مناقشة النظام المعدّل في شكله النهائي في اجتماع دولي يُعقد في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. كما أشار الى ان الاسكوا قامت، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في بغداد، بإعداد نموذج استمارة موحّدة في مجال المسوح الأسرية.

باء- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

'١' القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ (الفقرة '٨' من البند ٥(ب)) (E/ESCWA/16/4/Add.8)

٣٠- استعرض رئيس مكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني في الاسكوا البند الفرعي ٥(ب) '٨' بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، فأشار الى الوثائق المتعلقة بهذا البند الفرعي. وقال ان مشروع الخطة متوسطة الأجل، الذي نُقّح ليشمل بعض المواضيع الجديدة، قد أُرسل الى مقر الامم المتحدة في نيويورك للوفاء بالموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة لادراج خطة اللجنة في الخطة متوسطة الأجل لمنظومة الامم المتحدة بكاملها. وفي هذا الصدد، أشار الى الاجتماع الحكومي لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، الذي عقد في القاهرة في ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، والى مساهمته في إعداد الصيغة المنقحة للخطة.

٣١- وفتح الرئيس باب مناقشة مشروع الخطة متوسطة الأجل، فاستفسرت ممثلة إحدى الدول عما اذا كان اعتماد الجمعية العامة لمشروع الخطة متوسطة الأجل نهائيا أو عمّا إذا كان من الممكن اجراء تعديلات عليه بعد ذلك. وبهذا الخصوص، قال رئيس مكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني ان الخطة هي عبارة عن توجهات عامة ناقشتها وأقرتها لجان الامم المتحدة المسؤولة عن ذلك. وقد جرت العادة على عرض مشروع الخطة على الدول الأعضاء لإقراره قبل عرضه على تلك اللجان. ولكن نظرا لتعذر عقد الدورة الوزارية السادسة عشرة للجنة في نيسان/ابريل ١٩٩١، اضطُرّت الاسكوا الى عرض الخطة على الجهات المعنية في الامم المتحدة قبل عرضها على الدول الأعضاء، لكنها اطّلعت على آراء تلك الدول بهذا الشأن خلال الاجتماع الحكومي الذي عقد في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٩٢ لغرض مراجعة الخطة. أما الاقتراحات الحالية بشأن الخطة، فسوف تؤخذ في الاعتبار في الوقت المحدد لاجراء التنقيح الثاني للخطة. واقترح أحد المندوبين إعادة صياغة الاتجاه العام للخطة متوسطة الأجل بحيث يشمل الوضع الراهن، ثم الاهداف العامة والاهداف المحددة. وقد أيد المندوبون هذا التوجه، على أن تأخذ به الاسكوا في مراحل لاحقة.

٣٢- ورأى مندوب إحدى الدول وجوب إعطاء الاولوية للدراسات ذات الطابع التحليلي التي تفيد بلدان المنطقة مباشرة. وقال إنه ليس من المطلوب انشاء هياكل جديدة وإنما تعزيز الهياكل القائمة، وشدد على وجوب تحديد المعايير التي توضع الأولويات على أساسها. واقترح مندوب دولة أخرى أن تشمل معايير تحديد الأولويات البُعْدين الاقتصادي والاجتماعي، وأن تُنشأ آليات لتنفيذ توصيات اللجنة. وشدّد على ضرورة وجود آلية تقييم لأساليب العمل ووحدة تقييم مستقلة، وضرورة التنسيق بين خطط منظمات الأمم المتحدة التي تتناول نفس المواضيع وخطط الاسكوا، بغية تفادي الازدواجية في الأنشطة. ولاحظ أن الخطة تحدد الأولويات، علماً بأن الهدف النهائي هو تنفيذ جميع البرامج الواردة فيها. وأكد على ضرورة التركيز على منهجية التعاون، خاصة مع المنظمات الدولية، وإطلاع الاسكوا على النتائج والدراسات التي تعدها المنظمات الأخرى. وأشار الى أن توسيع دور الاسكوا ضروري ولكنه يتوقف على توفر الموارد المالية. وأشار أكثر من مندوب الى اختلاف الأولويات من بلد الى آخر، والى أنها تشكل بالتالي موضوعا شائكا.

٣٣- ورداً على التساؤلات التي وردت أعلاه، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية فيما يتعلق بمنهجية التقييم، أن وحدة تقييم البرامج في الاسكوا هي جزء من مكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني، ومن المهام الرئيسة التي تقوم بها هذه الوحدة هي تنظيم التقييم الذاتي الذي يجري في اطار منظومة الامم المتحدة، وتنسيق التقييم المتعمق الذي تقوم به الامم المتحدة لجوانب معينة من البرامج، وتقييم النواتج المقررة لبرامج الاسكوا.

٣٤- وفيما يتعلق بمنهجية التعاون بين الاسكوا والمنظمات الدولية، قال إن هناك عدة آليات للتعاون والتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة تقوم بتنسيق مواضيع معينة، كاللجان المعنية بدراسة مسائل اقتصادية واجتماعية معينة، وأشار على سبيل المثال الى اللجنة المعنية بالمرأة ولجنة المُخدِّرات.

٣٥- وفيما يخص المعايير التي تحكم تحديد أولويات الخطة، قال إن اعتبار بعض البرامج ذات أولوية عليا لا يعني أن البرامج الأخرى لا تحظى بمخصصات مالية أو بشرية. فالاسكوا ملزمة بتنفيذ أنشطة تتعلق بجميع البرامج الستة عشر التي تضطلع بها. ولا يجري تنفيذ برنامج معين على حساب برنامج آخر ولكن من الطبيعي والمنطقي أن تحدد اللجنة أولويات عليا لعملها.

٣٦- وأشار أحد المندوبين الى ما ورد في الوثيقة المعنية بمتابعة القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل، وما ورد فيها عن دور اللجنة في ادارة عملية التحول الى القطاع الخاص، فاقترح إلغاء هذا الاقتراح. كما اقترح تعديل النصوص التي تشير الى إعطاء الأولوية في الاسكوا لكل من لبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة وتعديل ذلك باضافة كلمة «والجولان» عند الاشارة الى الاراضي التي تحتلها اسرائيل.

٣٧- وفي معرض الإشارة الى بناء القدرات المحلية، قال مندوب إحدى الدول إنه من الضروري توفر بيانات احصائية عن الخبراء العرب للرجوع اليها عند الحاجة، ورأى ضرورة ربط استقدام الخبراء الأجانب بتدريب نظراء محليّين لهم حينما أمكن ذلك. فيما اقترح مندوب آخر الاستعانة بخبرات البلدان الأعضاء في اللجنة في تنفيذ المشاريع والمهام الاستشارية بغية تعزيز التعاون الفني بين بلدانها.

٣٨- وأشار أحد المندوبين الى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاركة القطاع المصرفي في التنمية. ورداً على ذلك، قال ممثل الأمانة التنفيذية إن هذا الموضوع قد عُولج في برنامج المالية العامة والادارة العامة، وقد أُجريت دراسة منذ سنوات بعنوان "Arab Bank's Current Situation and Future Prospects 198"/. وقال إنه يجري سنوياً مسح للتطورات الحاصلة في القطاع النقدي والمصرفي. ومن الممكن تضمين برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ دراسة حول تأثير السوق الأوروبية المشتركة، على القطاع المصرفي في المنطقة، إذ لا يمكن إجراء مثل هذه الدراسات كل عام.

٣٩- وفي مجال الصناعة، اقترح أحد المندوبين أن تقوم الاسكوا بدور أكبر في سبيل تحقيق التكامل بين دول المنطقة واقامة مشاريع صناعية مشتركة تُموَّل من دول المنطقة وتُوزَّع منتجاتُها فيها. وتطرَّقَ ممثل آخر الى جملة من المواضيع، فدعا الى التركيز عليها، ومنها مكافحة التصحر ووضع برنامج بهذا الشأن في اطار برنامج البيئة، ودراسة وضع العائدين وتأهيلهم وتشغيلهم، والمسائل المتصلة بالمياه والموارد الطبيعية. كما لاحظ أنه يجب أن يكون لمشاركة المرأة في التنمية هدف انتاجي.

٤٠- وأقترح مندوب آخر أن توصي اللجنة الفنية باضافة برنامج خاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاراضي الفلسطينية المحتلة الى خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، على أن يتم لاحقا إعداد وتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون بين الاسكوا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأشار الى أن التنسيق ما بين الاسكوا والجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية يحتاج الى تعزيز فيما يتعلق باعتماد الانشطة المعنية بالشعب العربي الفلسطيني ضمن برامج الاسكوا. كما أشار الى ضرورة استبدال

عبارة «حقوق الانسان الفلسطيني»، حيثما وردت في الخطة متوسطة الأجل بعبارة «حقوق الشعب الفلسطيني». واقترح ايضا حذف النص الوارد في الفقرة ٣٤-١٢ من الخطة متوسطة الأجل للجنة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ابتداء من عبارة «ومن شأن عقد اتفاق سلام» وحتى نهاية الفقرة. وأيده بقية المندوبين في ذلك.

٤١- وفي هذا الخصوص أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن تخصيص برنامج مستقل للشعب الفلسطيني غير ممكن، لأن برامج الاسكوا ذات طابع اقليمي. ويمكن ادراج أي مسألة تخص الشعب الفلسطيني في اطار البرامج الفرعية المقررة للجنة. وأشار ممثل آخر للأمانة التنفيذية الى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لديه وحدة خاصة بفلسطين، وقال ان امكانيات الاسكوا لا تسمح لها بالتركيز على بلد معين، وإنها ليست المكان الطبيعي لوحدة تُعنى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني. كما أشار الى وجود فرقة عمل في الاسكوا تتابع تنفيذ الأنشطة المعنية بالشعب العربي الفلسطيني.

٤٢- وطلب رئيس اللجنة الفنية الى الحضور تقديم مقترحات محددة تبين الجوانب الرئيسة التي يرغبون في ادراجها ضمن برامج عمل الاسكوا.

٢' القرار ١٧٤(د-١٥) بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (الفقرة ٩' من البند ٥(ب)) (E/ESCWA/16/4/Add.9)

٤٣- أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن هذا القرار يطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريرا الى اللجنة الفنية في دورتها السابعة حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. ولكن، نظرا لتأجيل انعقاد دورة اللجنة الفنية والدورة الوزارية، تعذر على الاسكوا رفع هذا التقرير قبل انقضاء فترة السنتين قيد البحث. لذا أدخلت الاسكوا التعديلات التي ارتأت إدخالها على برنامج عملها. وترد تفاصيلها تحت البند ٥(f) المعنون «التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١» (الوثيقة E/ESCWA/16/3(Part I)). وتتضمن الوثيقة شرحا مفصلا للتعديلات التي أُدخلت على كل ناتج من النواتج المعنية.

جيم- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ٦) (E/ESCWA/16/7 و Add.1-2)

٤٤- أبدى عدد من المندوبين ملاحظات بشأن منهجية عرض المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة في اطار هذا البند، ودعوا الى تبسيطها وحصر نطاقها بالفترة قيد الاستعراض. وناشد ممثل الأمانة التنفيذية الدول الاعضاء دعم الصندوق الطوعي للاسكوا بغية تمكينها من المساهمة في تنفيذ مشاريع محددة لاسيما المشاريع القطرية.

دال- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (البند ٧)
(E/ESCWA/16/8/Suppl.1 و Suppl.2)

٤٥- تعليقاً على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، تطرق أحد المندوبين الى عدد من النقاط يتعلق معظمها بطريقة عرض الوثائق الواردة في اطار هذا البند. وفي هذا الصدد، إرتأى ان تتضمن وثيقة الميزانية البرنامجية المبررات التي دعت الى الغاء أنشطة معينة أو إدخال أنشطة جديدة. كما قال ان الانشطة المدرجة تحت البرامج الفرعية تفتقر الى الانسجام اذ ان بعض هذه البرامج يحتوي على نشاطين فقط، بينما تحتوي برامج اخرى على عدد كبير من الانشطة. كما ينبغي إدراج بعض الأنشطة في جميع البرامج الفرعية تحت باب «التنسيق والمواءمة». ثم انتقل الى البرنامج الفرعي «الشركات عبر الوطنية»، فلاحظ ان جزء الميزانية البرنامجية المتعلق بهذا البرنامج لم يتم إعداده بنفس المنهجية التي اتبعت بالنسبة للبرامج الفرعية الاخرى، لأنه يتبع الميزانية العامة لبرامج الامم المتحدة بأسرها في هذا المجال. واقترح تحديد خصوصيات البرنامج الفرعي في الاسكوا ضمن هذه الميزانية الشاملة. وبصورة عامة، إرتأى تضمين الميزانية البرنامجية للاسكوا صورة كاملة عن توزيع الموارد البشرية.

٤٦- أما من حيث مضمون برنامج العمل والأولويات فقد أكّد أحد المندوبين على ضرورة مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية الى العراق بمعزل عن الاعتبارات السياسية التي دعت الى فرض الحصار عليه. وأضاف قائلا إن هذا الحصار اقتصادي وليس ثقافيا. وقال أحد المندوبين إن عرض الميزانية البرنامجية على الجهات المختصة في الامم المتحدة وإقرارها قبل عرضها على الهيئة التشريعية للاسكوا (أي الدورة الوزارية) يعتبر سابقة تمنّى عدم تكرارها. وقد أوضح ممثل الأمانة التنفيذية في هذا الصدد أن ذلك الاجراء كان استثنائيا يُعزى الى تأجيل الدورة السادسة عشرة للجنة بسبب حرب الخليج. وفي هذا الخصوص أشار أحد المندوبين الى ضرورة تعميم مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين القادمة، ١٩٩٤-١٩٩٥، على الدول الأعضاء، للاطلاع عليه قبل إقراره.

٤٧- وأثار عدد من المندوبين موضوع وجوب إدخال أنشطة تغطي مجال الديمقراطية وحقوق الانسان في برنامج عمل اللجنة. وجرى الاتفاق على أهمية هذا الموضوع ولكن الآراء اختلفت حول كيفية تناوله. وأشار ممثل الامانة التنفيذية الى ان هذا الموضوع لا يقع ضمن اختصاصات اللجنة بل ضمن صلاحيات أجهزة أخرى متخصصة في منظومة الامم المتحدة.

٤٨- وتعليقاً على عدد النواتج المقررة دعا أحد المندوبين الى خفضه من باب الاهتمام بالنوعية بدلا من الكمية. كما تطرق الى موضوع الاولويات المحددة للبرامج الفرعية وما يقابلها من مخصصات مالية في الميزانية البرنامجية فقال ان الموارد المخصصة للبرامج الفرعية ذات الاولوية العليا قليلة نسبيا. كما اقترح ان تتضمن الميزانية البرنامجية، التي تغطي ثلث فترة الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٢-١٩٩٧، شرحاً للبرامج الفرعية في نطاق الاولويات التي تحددها الخطة متوسطة الأجل.

٤٩- وأبدى أحد المندوبين ملاحظات حول الخطة متوسطة الأجل تتعلق بخمسة برامج فرعية. ففي مجال الأغذية والزراعة، اقترح تعميم نتائج الدراسات المتعلقة بها على جميع الدول الأعضاء للإفادة منها؛ وفيما يتصل بالبيئة، إرتأى أن تشترك دول منطقة الاسكوا في صياغة التشريعات البيئية أو مواءمتها وذلك لتجاور تلك الدول واهتماماتها المشتركة. واقترح على الاسكوا أن تساهم في وضع صيغة مشتركة تأخذها هذه الدول بعين الاعتبار. وفي مجال الصناعة، أشار الى الارتباط بين هذا القطاع والتجارة الدولية إذ أن التسويق هو جزء لا يتجزأ من التصنيع. ودعا الى ايلاء إهتمام خاص بهذا الجانب. أما بالنسبة لموضوع السكان، فقد لاحظ أن برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ يركّز على ادماج العمالة العائدة في مجتمعاتها الأصلية. واقترح أن تهتم الاسكوا بمسألة معالجة البطالة وتدريب العمالة وتأهيلها بدلاً من الاهتمام بمسألة دمجها في سوق العمل لأن الوقت سيكون قد فات لمعالجة هذا الموضوع بحلول عام ١٩٩٣. وقد أيده عدد من المندوبين في هذا الاقتراح. وبالنسبة لموضوع الادارة العامة والمالية العامة، أشار المندوب الى أهمية دراسة موضوع الاصلاح الضريبي وسوق المال.

٥٠- و رداً على التساؤلات التي طرحها بعض ممثلي الدول حول جدوى قيام الاسكوا، في هذه المرحلة، بدراسات لاحتمالات السلام في المنطقة في إطار الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، ذكر ممثل الأمانة التنفيذية ان المبرر الرئيس لتنقيح الخطة متوسطة الأجل هو مراجعتها في ضوء أبرز المتغيرات الإقليمية والدولية. وقد حدد الاجتماع الحكومي لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ الذي عقد في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٩٢، الاعتبارات الرئيسة التي ينبغي للاسكوا أن تأخذها في الحسبان لدى مراجعتها الخطة. وكان من ضمنها قيام الاسكوا بدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لعملية السلام في المنطقة. وأشار الى إحدى فقرات التقرير الصادر عن هذا الاجتماع، التي تدعو الاسكوا الى القيام بدور فني أساسي في هذا المجال. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان الاسكوا تعتزم بحث ثلاثة سيناريوهات في دراستها لانعكاسات التسوية السلمية على المنطقة وذلك في الاجتماع الذي تنوي عقده حول هذا الموضوع في مطلع عام ١٩٩٣ بعنوان «الآثار المترتبة في المنطقة على تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين». وقال ان هذه السيناريوهات تشمل الاحتمالات التالية: أولا، التسوية الشاملة؛ ثانيا، التسوية الجزئية؛ ثالثاً، عدم الوصول الى تسوية. وقال ان الاسكوا ستعالج كل هذه الاحتمالات بشكل يساعد الدول الاعضاء على بلورة رؤية مستقبلية بهذا الخصوص.

٥١- وعلّق عددٌ من المندوبين على هذا الموضوع، فأبدى بعضهم تحفظه حول فهم الاسكوا للتوصيات التي طرحت في اجتماع القاهرة بهذا الشأن. وقال البعض الآخر إن التوجه العام في ذلك الاجتماع كان سلبيا ولم يكن ايجابيا. وأضاف أحد المندوبين أنّ المناقشة تركزت فقط على تمكين الشعب الفلسطيني من فك الارتباط مع اسرائيل. وفي هذا الصدد، تساءل البعض عما اذا كان بامكان اجتماع حكومي (خلاف الدورة الوزارية للجنة) أن يوفر السند التشريعي للاسكوا للقيام بنشاط ما. وقال أحد المندوبين أن اجتماع القاهرة هو اجتماع ذو صفة استشارية وقراراته غير ملزمة. وعلق ممثل الأمانة التنفيذية على ذلك

بقوله إن تقرير مؤتمر القاهرة وما تضمنه من مقترحات أُقرَّتهُما الجمعية العامة للامم المتحدة، ولذلك يكون السند التشريعي قائماً. وأوضح أن المقصود لم يكن تجنب الأخذ برأي الدول الاعضاء، ولكن إرجاء عقد الدورة السادسة عشرة للجنة حال دون طرح تقرير الاجتماع على الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

ثانيا- المحاور الرئيسة للمناقشات ونتائجها

ألف- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١[(١)]

١- في مجال الزراعة

(أ) إقامة شبكة اقليمية لمؤسسات التدريب في مجال التخطيط الزراعي؛
(ب) توفير الحوافز للمزارعين.

٢- في مجال البيئة

الاهتمام بأثر الحروب في المنطقة على البيئة وإدراج ذلك ضمن برامج اللجنة والسعي الى صياغة تشريعات بيئية مشتركة أو متوائمة، ونشر الوعي البيئي.

٣- في مجال الصناعة

(أ) إدراج موضوع الارشاد الصناعي ضمن التدريب الصناعي على غرار الإرشاد الزراعي؛
(ب) التركيز على التدريب الفني والمهني؛
(ج) التركيز على الصناعات الغذائية، لما لها من ميزة نسبية بسبب توفر المواد الأولية؛
(د) تناول موضوع الارتباط بين الصناعة والتجارة؛

٤- في مجال المستوطنات البشرية

التركيز على الاسكان منخفض الكلفة.

٥- في مجال العلم والتكنولوجيا

توطين التكنولوجيا والسعي الى إقامة مركز إقليمي لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء.

---

(١) لدى استعراض اللجنة الفنية لما تضمنه برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، من برامج وأنشطة، انصبت المقترحات الواردة تحت هذا البند حول ما ترتئي اللجنة إدخاله على برامج عملها في المستقبل. وإذن يمكن للاسكوا الأخذ بهذه الملاحظات في سياق برنامج عملها الجاري وبرامجها المستقبلية.

٦- في مجال المرأة والتنمية

معالجة موضوع إنحسار دور المرأة العربية في التنمية.

٧- في مجال الاحصاء

السعي الى رفع مستوى دقة بيانات الدخل وتوحيد استمارات مسوح الأسر والمفاهيم والآليات الاحصائية المستخدمة.

٨- في مجال النقل والمواصلات

مواصلة السعي الى توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطة عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا.

٩- في تحديد المجالات المختلفة ذات الأولوية

إيلاء الاهتمام اللازم لمشكلة التصحر والمياه وموضوع العلم والتكنولوجيا.

١٠- في مجال الأنشطة المتعلقة بالشعب الفلسطيني

تعزيز التنسيق بين الاسكوا والجهات المعنية في منظمة التحرير الفلسطينية.

١١- في مجال التعاون الفني

(أ) الاستعانة بخبراء من الدول الأعضاء في الاسكوا لتنفيذ المهام والمشاريع الاستشارية في المنطقة؛

(ب) السعي لبناء القدرات المحلية عن طريق ربط استخدام الخبراء الأجانب بتدريب نظراء محليين لهم حيثما أمكن ذلك؛

(ج) ضرورة إعداد جدول مبوّب حسب طبيعة النشاط يبيِّن الخدمات الاستشارية التي تقوم بها الاسكوا.

١٢- في مجال العمالة

الدعوة الى التركيز على البطالة بصورة عامة، وإعادة التأهيل والتدريب، في معالجة موضوع العمالة العائدة، عوضا عن التركيز على كيفية استيعاب العائدين في سوق العمل.

باء- الخطة متوسطة الأجل للجنة

١- في مجال منهجية الخطة

(أ) وجوب تحديد الاتجاه العام للخطة وفقا للوضع الراهن والأهداف العامة والمحددة؛

(ب) الاسترشاد بالخطط القومية لدول المنطقة لدى إعداد الخطة والسعي الى عكس الاهتمامات المشتركة للمنطقة فيها؛

(ج) تحديد معايير إختيار الأولويات في الخطة وإعطاء الأولوية للأنشطة ذات الجانب التحليلي؛

(د) إنشاء آليات لتنفيذ توصيات اللجنة والتركيز على التقييم واستقلاله؛

(هـ) الاطلاع على خطط منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتداخل اختصاصاتها واختصاصات الاسكوا لتفادي الازدواجية، وذلك في مرحلة الإعداد؛

(و) التعاون بين الاسكوا والمنظمات الدولية الأخرى؛

(ز) بيان المبررات التي دعت الى إلغاء أنشطة معينة أو إدخال أنشطة جديدة.

٢- في مجال مضمون الخطة

(أ) الاهتمام بدور القطاع المصرفي في التنمية؛

(ب) تعزيز دور الاسكوا في التكامل الصناعي والمشاريع الصناعية المشتركة في المنطقة؛

(ج) وضع برامج للأراضي العربية المحتلة ضمن الخطة متوسطة الأجل؛

(د) إلغاء الأنشطة التي تتعلق بدراسة الانعكاسات المحتملة لعملية السلام في المنطقة.

جيم- الوضع المالي لبرامج اللجنة

تبسيط المعلومات الواردة في الوثائق المتعلقة بالوضع المالي لبرامج اللجنة وحصرها بفترة السنتين قيد الاستعراض.

دال- برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

(أ) تبسيط منهجية عرض الوثائق وتوجيه انتباه مندوبي الدول الى النقاط الأساسية في الوثائق المعروضة بغرض توجيه المداخلات؛

(ب) خفض عدد النشاطات والتركيز على النوعية لا الكمية؛

(ج) تخصيص موارد أكبر للبرامج ذات الأولوية العليا؛

(د) تعميم مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (الذي يقع ضمن فترة الخطة) على الجهات المعنية في الدول الأعضاء للاطلاع عليه قبل إقراره من قِبَل الجهات المعنية في الأمم المتحدة.

المرفق

مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة السادسة عشرة للجنة

مشروع قرار (١)
أعمال الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن الأمانة التنفيذية بذلت قصارى جهدها لمواصلة عملها بصورة طبيعية أثناء أزمة الخليج على الرغم من الانعكاسات السلبية للأزمة على سير العمل،

وإذ تلاحظ أيضا النواتج والأنشطة الإضافية التي نَفَّذتْها اللجنة في تلك الفترة الى جانب ما أنجزته من النواتج المقررة، وخاصة الدراسات التي تناولت الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الخليج على عدد من بلدان المنطقة،

١- تشيد بالجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية للجنة لمواصلة عملها في ظل تلك الظروف الصعبة؛

٢- تؤكد مؤازرة الدول الأعضاء لجهود اللجنة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا.

الجلسة العامة الرابعة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

مشروع قرار (٢)
الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧[(١)]

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٣، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي يعتمد الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٥٧(د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، والقرار ١٧٣(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تحيط علما بنتائج الاجتماع الحكومي، الذي عقدته اللجنة في القاهرة يومي ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في ضوء الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع والأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرا،

١- تحيط علماً بالتنقيح الأول للخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛

٢- توافق على التعديلات التي أوصت اللجنة الفنية في دورتها السابعة بإدخالها على الخطة متوسطة الأجل؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي إعلام اللجنة الفنية في دورتها الثامنة بتطورات التنقيح للخطة.

الجلسة العامة الرابعة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

(*) الوثيقتان E/ESCWA/16/4/Add.8 و Suppl.1).

مشروع قرار (٣)
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[(١)]

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٣، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي يعتمد خطة الامم المتحدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ باعتبارها التوجهات الرئيسة في مجال السياسة العامة التي تُنظم الجوانب البرنامجية لأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك الى قرارها ١٧٣(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٨٩، بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تأخذ في اعتبارها نتائج الاجتماع الحكومي لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ المعقود في القاهرة يومي ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٢،

وإذ تحيط علماً بالتعديلات التي اقترحتها الأمانة التنفيذية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[(١)]،

١- تُقرُّ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بصيغتها المعدلة في ضوء الملاحظات التي أبدتها اللجنة الفنية في دورتها السابعة[(٢)]؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يعرض على اللجنة الفنية في دورتها الثامنة أيَّ تعديل يُقْتَرح على الميزانية البرنامجية.

الجلسة العامة الرابعة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

---

(١) يشار اليها أيضاً في وثائق أخرى بإسم «برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣».

(٢) (الوثائق E/ESCWA/16/8 و E/ESCWA/16/8/Suppl.1 و E/ESCWA/16/8/Suppl.2 و E/ESCWA/16/8/Suppl.1/Add.1).